الأمم المتحدة S/2004/3

مجلس الأمن

Distr.: General
6 January 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥١٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ، طلب إليّ مجلس الأمن أن أقدم بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تقريرا عن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تيسير إحلال السلام والاستقرار في البلد، بما في ذلك الطرق التي يمكن اتباعها لتحسين تلك الجهود، ولا سيما التعزيز المحتمل لوجود الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢ - ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن رئيس كوت ديفوار، لوران غباغبو، اقترح في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1081، المرفق)، أن يجري تعزيز ولاية البعثة ونشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استقبل مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفدا وزاريا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة وزير خارجية غانا، نانا أكوفو - آدو، نقل إلى المجلس نداء من هذه المنظمة دون الإقليمية تناشده فيه النظر في تعزيز بعثة الجماعة في كوت ديفوار وتحويلها إلى قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي نفس الاجتماع، قمت بإبلاغ مجلس الأمن بعزمي إيفاد بعثة للتقييم إلى كوت ديفوار من أجل جمع المعلومات اللازمة من الميدان.

٣ - وقامت بعثة التقييم التي كان على رأسها هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٣ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وشارك في البعثة ممثلون عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية

080104 080104 03-67554 (A)

ومكتب تنسيق الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم عقد اجتماعات مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء، سيدو ديارا، وكبار أعضاء حكومة المصالحة الوطنية وقادة القوات الجديدة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية (ليكورن) وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالإضافة إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين. كما توجه الأمين العام المساعد إلى أكرا في ٩ كانون الأول/ديسمبر، للاجتماع برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جون أغيكوم كوفور، رئيس غانا، وعقد اجتماعات مستقلة في باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر مع كبار المسؤولين الحكوميين الفرنسيين وقائد تجمع الجمهوريين، ألساني أوتارا.

٤ - كما اضطلع أعضاء بعثة التقييم بزيارات ميدانية، بما في ذلك زيارات إلى بعض مواقع نشر القوات الفرنسية في بانغولو وبواكي وياموسوكرو ومان وإلى المقر القطاعي للقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بوندوكو ودالوا وبريكو وتاييسو وزينولا، من أجل تقييم القدرات التنفيذية لوحدات هذه القوات. وقام بعض أعضاء البعثة أيضا بزيارة غانيوا التي تقع على مسافة نحو ٢٠٠ كيلومتر شمالي غرب أبيدجان، من أجل تقييم الوضع فيما يتعلق بمسائل الحماية.

ثانيا - النتائج التي خلصت إليها البعثة

٥ - التمست بعثة التقييم آراء مختلف من تحاورت معهم بشأن الحالة في الميدان، بما في ذلك إمكانات الاضطلاع بعملية سلام لها مقومات النجاح، ودور كل من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية في تيسير تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي (انظر S/2003/99، المرفق الأول)، والكيفية التي يمكن بها تعزيز دور الأمم المتحدة في دعم عملية السلام. وترد أدناه النتائج التي خلصت إليها البعثة.

ألف - وضع عملية السلام

٦ - تفاوت التقدم الذي حققته عملية السلام الإيفوارية على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. ففي الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت توقيع اتفاق لينا - ماركوسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، واجه تنفيذ الاتفاق عقبات أخرت عملية تشكيل حكومة المصالحة

الوطنية. فعلى وجه التحديد، رفض قادة بعض الأطراف الموقعة على الاتفاق، بالإضافة إلى قادة قوات الدفاع الإيفوارية، إسناد منصبي وزير الدفاع والأمن الداخلي إلى القوات الجديدة. كما تعذر على رئيس الوزراء المعين حديثا أن يتولى مهام منصبه على الفور في أبيدجان بسبب سلسلة من المظاهرات العنيفة شهدتها العاصمة بشأن هذه المسألة.

٧ - وعلى الرغم من أنه قد تم في نهاية المطاف تنصيب رئيس الوزراء، ديارا، في ياموسوكرو في ١٠ شباط/فبراير، فقد ظل يواجه صعوبات فيما يبذله من جهود لتشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وأصرت القوات الجديدة على تولي المنصبين المذكورين موضع الخلاف. وفي هذا الصدد، قدم رئيس الوزراء مرتين قائمة مؤقتة بأعضاء الحكومة، لكن الرئيس قام بوضع قائمة مغايرة. وفضلا عن ذلك، كان الرئيس عازفا في بادئ الأمر عن تفويض السلطة التنفيذية اللازمة لرئيس الوزراء، حسب المتوخى في اتفاق لينا - ماركوسي.

٨ - وقد تم الخروج من المأزق المتعلق بتعيينات وزارتي الدفاع والأمن الداخلي في اجتماع عقده للأطراف الإيفوارية في أكرا في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس كوفور، رئيس غانا، واتفقت الأطراف على إنشاء مجلس وطني للأمن للإشراف على الوزارتين بينما يواصل رئيس الوزراء سعيه إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المرشحين للمنصبين المعنيين. وفضلا عن ذلك، أصدر الرئيس غباغبو في ١٠ آذار/مارس مرسوما فوض فيه السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء من أجل تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، وإن حدد تلك السلطة بمدة ستة أشهر. وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، قامت القوات الجديدة، متعللة بشواغل أمنية، بمقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء الثلاثة التي عقدها رئيس الوزراء في وقت لاحق. ولم تتول القوات الجديدة المناصب المخصصة لها وتبدأ الحكومة الجديدة أعمالها في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٩ - وفي أثناء الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى مطلع آب/أغسطس، أحرزت الحكومة الجديدة تقدما مشجعا نحو تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، بما في ذلك إعداد مشروع برنامج لتنفيذ الاتفاق، ووضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة لإعادة التوحيد الوطني، واعتماد قانون للعفو. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة بعض الجوانب الإقليمية للأزمة التي تشهدها كوت ديفوار عن طريق إصلاح العلاقات مع البلدين المجاورين، بوركينا فاسو ومالي، وإستعادة الصلات التجارية التي كانت قائمة معهما والتي انقطعت في أثناء الصراع.

١٠ - وعلى الجبهة العسكرية، قامت أيضا القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة باتخاذ خطوات لتعزيز وقف إطلاق النار وبناء الثقة بينهما والتمهيد لتجميع القوات

وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن بين التدابير التي اتخذت إعلان قوات الطرفين في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن انتهاء الحرب، وإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية التي تربط بين الجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة والمقاطعات الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وإطلاق سراح بعض أسرى الحرب، ومد خط وقف إطلاق النار إلى غرب البلد، وإقامة ''منطقة للثقة'' اتخذت فيها الحكومة خطوات أولية لبسط سلطة الدولة من جديد وإعادة الخدمات العامة.

١١ - ولكن حسب ما أوضحته في تقريري المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1069)، بدأت الصعوبات الخطيرة التي عانت منها عملية السلام من قبل في الظهور من جديد في مطلع شهر آب/أغسطس. فقد اعترضت القوات الجديدة بصفة خاصة على الإجراء الذي اتبعه الرئيس غباغبو في تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي. كما أعربت هذه القوات من جديد عن استمرار قلقها بشأن أمن من انضم من صفوفها إلى الحكومة، وكذلك بشأن عدم تفويض القدر الكافي من السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، كان القلق قائما بشأن أنشطة الميليشيات وجماعات الشباب، وصدور أقوال استفزازية وملهبة للمشاعر من جانب مختلف الأطراف، واستمرار التقسيم الفعلي للبلد. وبلغت هذه الصعوبات ذروتها باتخاذ القوات الجديدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لقرار يقضي بوقف مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية.

١٢ - وقد أدى الجمود السياسي إلى تدهور الحالة الأمنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما حاولت مجموعة من ''الشبان الوطنيين''، يدعمها نحو ١٠٠ من الأفراد التابعين للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، أن تقتحم خط وقف إطلاق النار في منطقة مباهياكرو، بهدف شن هجوم على القوات الجديدة. وقد أوقفت القوات الفرنسية هذه المجموعة وتم في أثناء تبادل إطلاق النار الناجم عن ذلك تدمير ناقلة أفراد مدرعة تابعة للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. وقد شكل هذا الحادث خرقا خطيرا لوقف إطلاق النار.

١٣ - وبعد ذلك بفترة وجيزة، اقتحمت مجموعة من الجنود التابعين للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار محطة التلفزيون الوطنية الإيفوارية في أبيدجان وقامت ببث بيان تطالب فيه بانسحاب القوات الفرنسية من منطقة الثقة كي تسمح لقوات الحكومة بقتال القوات الجديدة و ''إعادة توحيد'' البلد. وأكدت المجموعة من جديد ولاءها للرئيس غباغبو، بيد أنها طالبت باستقالة رئيس أركان الجيش وغيره من كبار الضباط العسكريين. وفضلا عن ذلك، قامت جماعات من ''الشبان الوطنيين''، مسلحة بمناجل ومدي، في مطلع

كانون الأول/ديسمبر، بشن مظاهرات عنيفة عند قاعدة القوات الفرنسية في أبيدجان. وفي وقت سابق، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بوقوع العديد من المصادمات العرقية في منطقة الثقة، بالقرب من مدينة ديكويه، مما أسفر عن مصرع عدد غير مؤكد من المدنيين.

١٤ - وفي الوقت الذي وصلت فيه بعثة التقييم إلى كوت ديفوار، كان القادة الإيفواريون منخرطين في جهود ترمي إلى نزع فتيل هذه التوترات وإيجاد سبيل للخروج من الجمود السياسي. وقد أوضحت البعثة لجميع الأطراف الإيفوارية أن الأمم المتحدة لن يمكنها مساعدتها على إعادة إحلال السلام والاستقرار إلى بلدها إلا إذا دخلت هذه الأطراف في عملية سلام لها مقومات النجاح، ويمكن للمنظمة أن تدعمها. وقد أكدت البعثة على وجه الخصوص أن على القوات الجديدة أن تعود إلى حكومة المصالحة الوطنية، وأن الحكومة لا بد أن تتخذ خطوات لإقرار مجموعة الإصلاحات المتوخاة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي، وتجميع القوات، والبدء في تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٥ - وفي هذا الصدد، قدمت القوات الجديدة إلى البعثة قائمة بالمسائل التي يتعين معالجتها من أجل تيسير عودتها إلى الحكومة. وتضمنت هذه المسائل التدابير المتعلقة بأمن الوزراء التابعين للقوات، ومسألة تفويض القدر الكافي من السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء، تمشيا مع اتفاق لينا - ماركوسي، واعتراض القوات على العملية التي يتبعها الرئيس غباغبو في تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي. وقد أثار الأمين العام المساعد هذه المسائل مع الرئيس، ورئيس الوزراء. وقد تعهد الرئيس غباغبو من جانبه بمعالجة الشواغل الأمنية للقوات الجديدة، وبأن هذه القوات ''لن يمسها أذى''.

١٦ - وكان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قد بدأ في وقت سابق سلسلة من الاجتماعات تمخضت عن قرارات هامة ترمي إلى ترسيخ استقرار الوضع الأمني وإعادة تنشيط عملية السلام المتعثرة. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تولى الرئيس غباغبو رئاسة اجتماع رفيع المستوى للقيادات العسكرية في قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة، شارك فيه ممثلون من عملية ليكورن وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وكذلك بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واتفق الجانبان في ذلك الاجتماع على استئناف الاستعدادات الرامية إلى تجميع قواتهما وكذلك وضع أسلحتهما الثقيلة في المناطق المعينة لهذا الغرض وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أكدا من جديد التزامهما بالمحافظة على وحدة كوت ديفوار. وعُقد اجتماع للمتابعة في بواكي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر قررت فيه قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة البدء في تفكيك نقاط التفتيش التابعة لهما وسحب أسلحتهما الثقيلة من منطقة الثقة

ووضعها في مناطق إيداع محددة. وعلاوة على ذلك أكدا مجددا قرارهما القيام بتجميع قواتهما في ١٧ موقعا محددا من قبل.

١٧ - وتحسنت الحالة بناء على هذه القرارات. وبدأ سحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الثقة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وأجرى فريق مشترك من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملية تحقق للتأكد من إتمام عملية الانسحاب فيما بين ٢٦ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. كما يجري تفكيك حواجز التفتيش. وعلاوة على ذلك، أفرجت القوات الجديدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر عن ٤٠ فردا من أفراد قوات الجيش الوطني الإيفواري وأفراد الشرطة كانت تحتجزهم أسرى لديها.

١٨ - وبذلت جهود تكميلية أيضا على المسار السياسي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس الوزراء، منطقة بواكي لإجراء مشاورات مع القوات الجديدة من أجل إقناعها بالعودة إلى المشاركة في حكومة المصالحة الوطنية. ولكن وردت فيما بعد أنباء تشير إلى وقوع تبادل لإطلاق النار في ١١ كانون الأول/ديسمبر في محطة التليفزيون الوطنية الإيفوارية بين جنود قوات الجيش الوطني الإيفواري وقوات الدرك وجماعة من الميليشيا تطلق على نفسها اسم ''النينجا''، وقد فاقم هذا الحادث من الخشية على سلامة الوزراء المنتمين إلى القوات الجديدة المشاركين في مجلس الوزراء، مما دعا القوات الجديدة إلى إرجاء عودتها إلى المشاركة في الحكومة.

١٩ - وإلى جانب هذا، يبدو أن هناك انقساما في الرأي داخل القوات الجديدة حول هذا الأمر. وورد أن جماعة من مقاتلي القوات الجديدة اقتحمت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر محطة الإذاعة في بواكي وأعلنت أن الرقيب إبراهيم كوليبالي، أحد القيادات العسكرية ذات النفوذ في القوات الجديدة، ينبغي أن يشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية السلام، ولا سيما عودة الوزراء المنتمين إلى القوات الجديدة إلى الحكومة. ومع هذا، أعلن متحدث بلسان القوات الجديدة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر أن الجماعة قررت إنهاء تعليق مشاركتها في الحكومة.

٢٠ - وفي تطور آخر مشجع، بعث الرئيس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر برسالة إلى رئيس الوزراء أكد فيها أن السلطة التنفيذية المخولة إليه تتيح له تنفيذ أحكام ''برنامج باريس'' إلى حين إجراء الانتخابات التي من المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥. وإلى جانب ذلك، اجتمع الرئيس غباغبو بضباط قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة في أبيدجان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وناقش ترتيبات الزيارة المقترحة إلى بواكي، التي ستكون أول

زيارة يجريها إلى تلك المنطقة منذ اندلاع الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وشرع مجلس الوزراء أيضا، في جلستيه المعقودتين في ١٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، في النظر في مشاريع تشريعات بشأن حيازة الأرض، والجنسية، ومعايير الأهلية للترشح لرئاسة الجمهورية.

باء - الجوانب الإقليمية

٢١ - تكشف قيادة كوت ديفوار من مساعيها الرامية إلى إشراك الدول المجاورة بهدف معالجة الأبعاد الإقليمية للأزمة الناشبة في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، كان تأزم الوضع السياسي في كوت ديفوار محورا للمناقشات التي جرت إبان الاجتماعين اللذين عقدهما الرئيس غباغبو مع رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، في بوبو - ديولاسو، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ورئيس مالي، أمادو توماني توري، في باماكو، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وقد أجرى أيضا رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، تشارلز غيود بريان، مشاورات مع الرئيس غباغبو في أبيدجان في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر حول عمليتي السلام في البلدين. وبنشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بات من المتوقع أن يكون لتحسن الوضع الأمني في ليبريا آثار إيجابية على الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في كوت ديفوار. ولا ريب أن عودة كل من اللاجئين الليبريين والعناصر الليبرية المسلحة إلى الوطن ستساعد بخاصة في إشاعة الاستقرار في الجانب الغربي من البلد. ولكن إحساسا بالقلق بدأ يتردد إزاء الأنباء التي تتحدث عن قيام العناصر المتمردة في ليبريا بنقل السلاح عبر الحدود إلى كوت ديفوار والبلدان المجاورة الأخرى لتجنب تسليمه في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستتطلب معالجة هذه المسألة تنسيقا دقيقا بين بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وكوت ديفوار.

٢٣ - وكما أشرت في تقاريري السابقة، يوجد عدد من المشاكل الأخرى المترابطة والمتشابكة تكمن وراء الصراع وانعدام الاستقرار في كوت ديفوار وبلدان اتحاد نهر مانو، ومن بينها استخدام الجنود الأطفال والاستعانة بالمرتزقة ونشرهم وتدفق اللاجئين وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب. ومن المشاكل الأخرى نزع سلاح الكم الكبير من المحاربين الوافدين من عدة بلدان في غرب أفريقيا ممن شاركوا في الصراعات القائمة في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويتطلب علاج كل مسألة من هذه المسائل نهجا إقليميا ينطوي على تعاون وثيق بين عمليات السلام التي تنهض بها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين المعنيين.

وكما أشرت في تقريري عن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، S/2003/1147)، فإن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا يعد تقريرا عن بعض من هذه المشاكل المتشابكة في المنطقة دون الإقليمية، يشتمل على توصيات عملية عن كيفية معالجتها. وفي هذا الشأن، وفي إطار عملية المشاورات الجارية، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في فريتاون لمناقشة المسائل المتشابكة والآليات اللازمة لتعزيز التعاون بين العمليات القائمة.

جيم - العملية الانتخابية

٢٤ - حدد اتفاق لينا - ماركوسي ضمن المهام الرئيسية لحكومة المصالحة الوطنية إجراء انتخابات ذات مصداقية في إطار من الشفافية. وفضلا عن ذلك، نص الاتفاق على بعض الخطوات الأساسية الواجب اتخاذها تمهيدا لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥، وعلى رأسها إقرار تشريع بشأن المواطنة، وإصلاح قوانين الانتخابات، وذلك بالأخص لضمان قدر أكبر من الشمول في تشكيل اللجنة الانتخابية، وتأسيس لجنة رقابية وإصلاح آلية إصدار وثائق الهوية الوطنية، وكذلك اتخاذ تدابير لضمان استقلالية القضاء في الفصل في الادعاءات والشكاوى المتعلقة بالانتخابات.

٢٥ - ولم تتخذ الحكومة إلا في الآونة الأخيرة خطوات لتنفيذ بعض من أبرز هذه المتطلبات، ولا يزال الانتهاء من تنفيذ هذه الخطوات مرهونا بموافقة السلطة التشريعية. ويشكل التبكير في تنفيذ هذه المتطلبات في إطار من الشفافية مقوما جوهريا لإجراء الانتخابات، وسيكون ركنا محوريا تتشكل على أساسه التصورات المتعلقة بمصداقية العملية الانتخابية برمتها. ومما يثير القلق بشدة أن المكتب الوطني لتحديد الهوية لا يزال يعمل دون إشراف من آلية الرقابة القضائية/السياسية التي نص عليها اتفاق لينا - ماركوسي، مما سيفتح الباب أمام احتمال أن تظل عملية تحديد الهوية، التي ستمثل أساسا لتسجيل الناخبين، موضعا للجدل، الأمر الذي سيسيء إلى سمعة العملية الانتخابية. وإلى جانب ذلك، فقد أثارت بعض قرارات الحكومة المتصلة بهذا الشأن سخطا كبيرا لدى بعض قطاعات المجتمع الإيفواري. ومن بينها مثلا تعيين ستة أفراد يعدون من المتعاطفين مع الرئيس غباغبو في المجلس الدستوري المؤلف من ثمانية أعضاء في آب/أغسطس، وهو المجلس المكلف دستوريا بالفصل في المنازعات الانتخابية وإعلان النتائج النهائية للانتخابات.

٢٦ - وفي الاجتماعات التي عقدت مع بعثة التقييم، دعا الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء ديارا، وجميع المحاورين الآخرين إلى أن تشارك الأمم المتحدة بدور كبير في التحضير لانتخابات عام ٢٠٠٥. وأشار بعض المحاورين إلى أن الانتخابات لن تكتب لها المصداقية ما لم تكن الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية تامة عن جميع جوانب تنظيمها وإجرائها. وفي حين أن قدرا ما من المشاركة من جانب الأمم المتحدة قد يكون بالفعل عاملا رئيسيا في إقرار جميع الأطراف بصحة العملية الانتخابية، وهو أمر مفهوم، فإن مصداقية الإطار القانوني لهذه الانتخابات وكذلك نطاق هذه المشاركة واحتياجاتها من الموارد كلها أمور سوف تتطلب مزيدا من التقييم على يد بعثة لتقدير الاحتياجات. وكما أشرت في تقريري المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (A/2003/1069، الفقرة ٤١) فإن بعثة تقييم العملية الانتخابية، التي كان مقررا أن تزور كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر تلبية لدعوة رئيس الوزراء في رسالته التي وجهها إلى الأمين العام بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لطلب المساعدة من الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات، تحتم تأجيلها بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلد في ذلك الوقت.

٢٧ - وإلى جانب المهام الأولية المذكورة في اتفاق لينا - ماركوسي، يلزم الوفاء ببضع شروط أخرى حتى يبدأ العمل بصورة جادة في التحضير لانتخابات عام ٢٠٠٥. فاستمرار حالة الاضطراب الأمني والتقسيم الفعلي للبلد وما يترتب عليه من انهيار للهياكل الإدارية في بعض المناطق، وكذلك انعدام التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمثل عقبات تعرقل أعمال التحضير للانتخابات وينبغي معالجتها كمسألة لها أولوية. ومن العقبات الأخرى عدم التوافق في الرأي حول مضمون بعض الإصلاحات الجوهرية اللازمة لإجراء الانتخابات وطرائق إقرار هذه الإصلاحات. ويضاف إلى ذلك أن تدني مستوى الثقة العامة في المؤسسات المشاركة في التحضير للعملية الانتخابية، بما في ذلك المكتب الوطني لتحديد الهوية ولجنة الانتخابات المستقلة والمجلس الدستوري مسألة يتعين معالجتها. وفيما يتعلق بالمؤسستين الأوليين، فإن امتثالهما للأحكام المناسبة في اتفاق لينا - ماركوسي سيعزز بشدة ثقة الأطراف السياسية وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين.

٢٨ - وفي ضوء الحالة الراهنة، قد تؤدي المقترحات الراهنة التي تقدم بها الرئيس غباغبو بشأن طرح بعض المسائل الرئيسية في استفتاء عام قبل عقد الانتخابات، وهي قانونا الجنسية وحيازة الأرض وتعديل المادة ٣٥ من الدستور، إلى إثارة المشاكل، بالنظر إلى ضيق الفسحة الزمنية المتاحة للتحضير للانتخابات، وقد يكون لها تأثير خطير على احتمالات عقد الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنه باستثناء

التعديل المقترح إدخاله على المادة ٣٥، فإنه لا يجوز دستوريا طرح أي من هذه المسائل للاستفتاء العام.

دال - حالة حقوق الإنسان

٢٩ - قامت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإبلاغ بعثة التقييم بأن حقوق الإنسان الخاصة بالمدنيين ما زالت تتعرض لانتهاكات خطيرة وواسعة النطاق، بما في ذلك التحرش والقتل والاعتقال التعسفي والتعذيب والحبس الانفرادي ونصب الحواجز على الطرق وتفتيش المنازل والسرقة والابتزاز. وتفيد التقارير أيضا باستمرار استخدام الأطفال الجنود، وتكرار الاعتداءات الجنسية التي ترتكبها عناصر من كل من القوات الحكومية والقوات الجديدة ضد النساء، بما في ذلك الاستعباد الجنسي والاغتصاب.

٣٠ - ولم تتخذ القوات الجديدة ولا الحكومة أي خطوات فعالة لمقاضاة أولئك الذين انتهكوا حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك لم تفعل الحكومة شيئا يذكر للتحقق من الانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيات المدن أو جماعات الشباب، مثل ''الشباب الوطنيين''، المسؤولة عن شن هجمات ضد المدنيين والتحرش بهم، بما في ذلك هجمات ضد ممثلي وسائط الإعلام الذين يعتبرون من مؤيدي المعارضة السياسية. وقد استمرت الحملات الإعلامية ضد من يدعون ''بالأجانب'' المتهمين بالتحالف مع القوات الجديدة ومع أحزاب المعارضة السياسية، وكانت هذه الحملات تقوم عادة على الأصل العرقي لهؤلاء ''الأجانب'' أو دينهم أو مناطقهم الأصلية، وهي مستمرة في إذكاء التوترات العرقية والعنف وأعمال التحرش بطوائف وجماعات عرقية معينة. وفي ظل هذا المناخ، أُبلغ، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، عن عدد من حوادث العنف التي وقعت في غانوا، وفي القرى المجاورة بين السكان الأصليين وغيرهم من المقيمين الذين كان الكثير منهم يعيش في تلك المنطقة منذ أجيال. وقد أسفرت هذه الأحداث عن تشريد مئات من السكان بصورة قسرية وعن حوادث قتل ونهب وإحراق للمنازل.

٣١ - أما على مستوى المؤسسات، فإن الهياكل القضائية متوقفة عن العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، ولا تعمل إلا بشكل جزئي في مناطق أخرى من البلد. ومع ذلك، فقد قدمت وزارة حقوق الإنسان إلى مجلس الوزراء نصا قانونيا بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تمت الموافقة عليه مؤخرا، حسب المتوخى في اتفاق لينا - ماركوسي.

٣٢ - واجتمعت بعثة التقييم مع أعضاء من مجموعة واسعة النطاق من الجماعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، الذين أشاروا إلى أنهم كثيرا ما يتعرضون للتحرش والاضطهاد أثناء

سعيهم للإعلان عن الانتهاكات والتوعية بحالة حقوق الإنسان. ولاحظت البعثة وجود دعوة عامة إلى إنهاء حالة الإفلات من العقاب السائدة في الوقت الراهن، والتي تعد عنصرا هاما وراء استمرار دائرة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. كما طالبت بعض الجهات التي اتصلت بها البعثة بالتعجيل بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المنصوص عليها في إطار اتفاق لينا - ماركوسي، وذلك للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ اندلاع الصراع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والإبلاغ عنها. وشُدد أيضا على ضرورة تعزيز ولاية حقوق الإنسان التي أُنيطت ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقدرة البعثة على رصد حالة حقوق الإنسان.

هاء - وسائط الإعلام

٣٣ - لقد خفت بعض الشيء النبرة التحريضية التي تنتهجها بعض وسائط الإعلام في أبيدجان، رغم استمرار تغير هذه النبرة عند اشتداد حدة التوتر السياسي أو انخفاضها. وقد تعرضت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار نفسها لحملة صحفية سلبية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ولا يزال عدد من وسائط الإعلام يشتمل على إيحاءات سلبية للغاية وتتجلى في العناوين المثيرة التي ترد بها. وعلاوة على ذلك فقد قام الشبان الوطنيون أكثر من مرة بإتلاف الكميات الموجودة لدى تجار التجزئة من الصحف التي يعتبرونها صحفا مقربة من القوات الجديدة. وفي نفس الوقت اتخذت رابطات الصحفيين مبادرات ترمي إلى تشجيع السلام والمصالحة الوطنية، مثل أسبوع الصحافة الوطنية من أجل المصالحة والسلام، والذي نظمه في تشرين الثاني/نوفمبر الاتحاد الوطني لصحفيي كوت ديفوار. وقد نشطت وحدة الإعلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دعم هذه المبادرات. ولا يزال الكثير من الصحفيين يأمل في إحراز تقدم في القريب العاجل من أجل اعتماد قانون الصحافة الجديد.

٣٤ - ولا تزال وحدة الإعلام التابعة للبعثة ترصد صحافة أبيدجان وتزود وسائط الإعلام بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب بشأن أعمال البعثة ودعمها لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. وبالإضافة إلى النشرات الصحفية وغيرها من أشكال الاتصال، بدأت الوحدة في إصدار نشرة إخبارية شهرية بعنوان ''معلومات عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار'' (مينوسي انفو)، في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووزعت هذه النشرة في أبيدجان ومناطق وجود البعثة في البلد. ورغم هذه الجهود فقد أعاق أعمال الوحدة عدد من العوامل، منها صغر حجمها الشديد وميزانية عملها المحدودة وتقسيم البلد، فضلا عن الارتباط الوثيق القائم في الأذهان بين الكثير من أوساط الإعلام وطرف أو آخر من أطراف

النزاع، وضعف هياكل الإعلام خارج العاصمة. وقد أسفرت هذه العوامل عن نقص خطير في المعلومات، وخاصة خارج أبيدجان، ولا سيما في النصف الشمالي في البلد.

واو - الحالة في الإنسانية

٣٥ - على الرغم من التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة من حيث وصول المساعدات الإنسانية، فقد أدى الجمود السياسي إلى تفاقم بعض جوانب الحالة الإنسانية. وتشكل المسائل المتعلقة بالحماية والصحة والتعليم أهم المسائل التي تبعث حاليا على قلق أوساط المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار. كما أن الاحتياجات المتعلقة بحماية أولئك الذين شملتهم الصراعات الدائرة بين الجماعات العرقية أو المناوشات التي تقع بين الجماعات المحلية الوطنية والجاليات الأجنبية، فضلا عن السكان العائدين، ظلت إلى حد كبير غير مُلباة، وهي بحاجة إلى اهتمام عاجل.

٣٦ - وهناك ما يقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا و ٦٩ ٠٠٠ لاجئ والآلاف من الجماعات المضيفة المتضررة بالبلد. ويدعو انعدام الأمن الغذائي على الأجل القصير إلى القلق في المناطق الشمالية بسبب التقسيم الفعلي للبلد، كما شهد الغرب خسائر كبيرة في الإيرادات نتيجة للصراع، بما في ذلك اضطرار كثير من عمال الزراعة إلى الرحيل.

٣٧ - وقد تعرقل بشدة نظام الصحة العامة بما في ذلك توفير المياه النقية والإصحاح. وتعرض ٨٠ في المائة من المرافق الصحية التي كانت قائمة قبل اندلاع الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في شمال البلاد وغربها للإغلاق أو أصبح يعمل على أفضل تقدير بإمكانيات محدودة للغاية. وتتحمل المرافق الصحية في الجنوب أعباء عمل مفرطة للغاية نظرا لتدفق المشردين داخليا الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. ويشكل اندلاع الحصبة والكوليرا مشاكل صحية خطيرة. كما تأثر توفير العناية الصحية الوقائية والإنجابية بشكل سلبي نتيجة الأزمة.

٣٨ - ورغم الضغوط التي تتعرض لها الحكومة من جانب الشركاء الدوليين، فقد أبطأت في إقرار مبادرات السنة الدراسية التي اتخذتها السلطات المحلية والجماعات المحلية في الشمال والغرب أثناء عام ٢٠٠٣. وقامت أيضا المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة باتخاذ مبادرات في مجال التعليم غير الرسمي. إذ تشير التقديرات إلى وجود ١ ٥٩٧ ٠٠٠ طفل لا تتوافر أمامهم إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي الرسمي في جميع أرجاء البلد، منهم ٥٣٢ ٠٠٠ تقريبا بالمناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة.

٣٩ - ويعد كوت ديفوار البلد الأكثر تضررا في غرب أفريقيا من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويقدر معدل انتشار الفيروس حاليا بنسبة

١٠,٥ في المائة، وذلك بالمقارنة بمتوسط يتراوح بين ٥ و ٨ في المائة في المنطقة دون الإقليمية، وترتفع هذه النسبة إلى ١٥ في المائة في بعض المناطق المتضررة بسبب الصراع. وتبعث زيادة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) نتيجة استمرار الأذى الجنسي والعنف على القلق بشكل خاص وتقتضي تدخل فوري ومركّز لمكافحة انتشاره داخل البلد وفي المنطقة دون الإقليمية على حد سواء.

٤٠ - ورغم المناخ السياسي البالغ التوتر، فقد أقرت أطراف النزاع مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال التي تحكم أنشطة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التي مُنحت حق الوصول والتنقل عموما في جميع أرجاء البلد. وتتلاقى حاليا آراء وتحليلات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الإشراف على أنشطة الأمم المتحدة، غير أنهما لا يعملان بصورة مشتركة في الميدان. وينبغي أن تظل هذه الترتيبات كذلك إلى حين تحسن الحالة السياسية الراهنة.

٤١ - ولقد أُطلق النداء الموحد لعام ٢٠٠٤ من أجل كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لجمع ٦٠ مليون دولار. ومن الأهمية بمكان أن يجري حشد الموارد في الوقت المناسب من أجل تنفيذ البرامج الإنسانية، وأود أن أشجع الجهات المانحة على الاستجابة بسخاء للنداء الموحد لعام ٢٠٠٤ من أجل كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، أشارت مبعوثتي للشؤون الإنسانية المعنية بالأزمة في كوت ديفوار، كارولين ماكسكي، التي زارت البلد في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، إلى أن من العراقيل الرئيسية التي تقف أمام توفير المساعدة الفعالة أن العالم ما زال غير مدرك لأن البلد يتعرض لأزمة إنسانية خطيرة فالجهات المانحة، على وجه التحديد، لم تنتقل حتى الآن بتفكيرها من التمويل الإنمائي التقليدي المرتبط بشروط استثمارية إلى تقديم التمويل غير المشروط للأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش. وترهن معظم الجهات المانحة الإفراج عن الأرصدة الخاملة باستئناف اتفاق السلام. ومن المهم للجهات المانحة أن تدرك أن تأجيل تمويل الأنشطة الإنسانية سيسفر عن زيادة كبيرة في تكلفة الإنعاش عند عودة السلام، وذلك مثلما حدث في ليبريا.

زاي - تأثير الصراع على الاقتصاد

٤٢ - حسب ما ورد في تقريري السابق، المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (المرجع نفسه، الفرع خامسا)، انعكس تماما النمو الاقتصادي الذي شهدته كوت ديفوار أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٢، وذلك نتيجة اندلاع الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالبلد، وفقا للتقديرات الأخيرة بحوالي ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويشمل انخفاض النشاط الاقتصادي جميع القطاعات، مع الاستثناء الملحوظ

للقطاعات الفرعية للكاكاو والنفط والغاز. وأثناء الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣، انخفض إنتاج المحاصيل النقدية، عند المقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٢، بنسبة ٤٠ في المائة للبن و ١٣ في المائة لزيت النخيل و ٦,٨ في المائة للأناناس. والبيانات غير متوافرة بالنسبة للقطن والمطاط والمحاصيل الغذائية، غير أن استمرار تشرد أكثر من نصف مليون شخص، بما في ذلك آلاف المزارعين المهاجرين، وتأخر توفير المدخلات الزراعية والعراقيل الموضوعة أمامها في الشمال تشير إلى توقع انخفاض كبير في إنتاج تلك السلع. ومع ذلك فقد ازداد إنتاج الكاكاو بنسبة ١٣,٨٥ في المائة، وإنتاج النفط بنسبة ٤٣ في المائة وإنتاج الغاز بنسبة ١,٣ في المائة. غير أن استخراج الذهب انخفض بنسبة ٦٢ في المائة نتيجة إغلاق منجم الذهب الرئيسي.

٤٣ - وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٦,١ في المائة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٢. وشهدت صناعة الأغذية بالإضافة إلى صناعة النسيج وصناعة الأحذية وصناعات مواد البناء انكماشا يتراوح من ٢٠ إلى ٥٠ في المائة. وتعرض القطاع الفرعي لتصنيع المنتجات الزراعية إلى انخفاض بنسبة ٣٢ في المائة، في حين أن بعض المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تزال مغلقة أو قلّصت أنشطتها وسرّحت الكثير من عمالها. وشهدت تجارة التجزئة انخفاضا بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٤٠ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣. ونتيجة لحالات توقف العمل في قطاع النقل بسبب التقسيم الفعلي للبلد، واستمرار ما خلفته الأزمة من أثر سلبي على صناعة السياحة، يشهد قطاع الخدمات انخفاضا كذلك باستثناء الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما القطاع الفرعي للهواتف النقالة.

٤٤ - وأثر التدهور الاقتصادي في قدرة الحكومة على توليد الإيرادات التي كانت تقدر بـ ٩٨٦,٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣، ورغم تدني إيرادات الحكومة، فقد زادت من نفقاتها الحالية، التي بلغت ١ ١١٥,٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى نفقات الدفاع والعمليات الإنسانية والطارئة. ويقدر عجز الميزانية بمبلغ ١٢٩,٣ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ووفقا لتقرير أصدره الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فقد بلغ معدل التضخم ٤,١ في المائة خلال الإثني عشر شهرا الماضية في كوت ديفوار، مقارنة بمتوسط قدره ١,٢ في المائة للمنطقة برمتها.

٤٥ - وتتسم الحالة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة بالخطورة. فقد انهار الاقتصاد الرسمي، وتقطعت أسباب العيش نتيجة إغلاق المحلات التجارية والبنوك، وتعد

إدارة الخدمة المدنية غير موجودة تقريبا، والخدمات الاجتماعية في حكم المتوقفة، بينما فقد الآلاف وظائفهم وسبل عيشهم. وتبعث الحالة الاجتماعية على القلق في جميع أرجاء البلد. وتقدر نسبة من يعيشون تحت مستوى خط الفقر بحوالي ٤٤ في المائة من السكان، بالمقارنة مع ٣٨ في المائة قبل أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٦ - وتؤثر الحالة الاقتصادية المتدهورة في كوت ديفوار تأثيرا خطيرا على المنطقة دون الإقليمية ككل، إذ كان البلد، قبل اندلاع الصراع يسهم، بنسبة ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبنسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتتعرض البلدان المجاورة، أي بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر، على وجه الخصوص، لعواقب وخيمة نتيجة الأزمة الإيفوارية. وتتضرر بوركينا فاسو أكبر ضرر ضمن هذه البلدان فالأزمة نفسها وإغلاق الحدود مع بوركينا فاسو أثّر تأثيرا خطيرا على اقتصادها نظرا للروابط الهيكلية التي تربطها بكوت ديفوار. وأكثر من ٨٠ في المائة من التجارة الخارجية لبوركينا فاسو، ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تتم مع كوت ديفوار أو عبرها. وتتعرض مالي والنيجر لآثار مشابهة، وإن كان ذلك بدرجة أخف. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجبار آلاف المواطنين من البلدان المجاورة الذين كانوا يعملون في كوت ديفوار على العودة إلى بلدانهم الأصلية، مما زاد من تفاقم البطالة.

٤٧ - وفي الوقت ذاته، استفادت مجموعة من البلدان، التي تمتلك منشآت موانئ وتتمتع ببيئة حكم أكثر استقرارا، من الأزمة الإيفوارية في الأجل القصير. ففي السنغال، شهد قطاع السياحة طفرة مفاجئة، حيث سجل زيادة بنسبة ٨,٦ في المائة بالمقارنة بالزيادة التي بلغ متوسطها ٤,١ في المائة في السنتين الماضيتين. وفي بنن وتوغو وغانا وغينيا، زادت أنشطة الموانئ بصورة ملحوظة.

ثالثا - الدعم الدولي الحالي لعملية السلام

٤٨ - تقع المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام في كوت ديفوار حاليا على عاتق القوات الفرنسية وقوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. ويُذكر أنه تم، استنادا إلى ترتيبات ثنائية، نشر القوات الفرنسية (ليكورن) على طول خط وقف إطلاق النار عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبدأت قوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار انتشارها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بعد أن اتخذ مؤتمر قمة الجماعة المعقود في أكرا قرارا بذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد تأخر نشر تلك القوة نتيجة لصعوبات في تأمين الدعم السوقي والمالي من

البلدان المانحة. وأيد مجلس الأمن نشر القوتين في قراره ١٤٦٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ولا تزال القوتان تلعبان دورا لا غنى عنه في الإشراف على وقف إطلاق النار والحيلولة دون استئناف الصراع. وقد ساعد وجودهما في تهيئة بيئة أمنية ينبغي أن تمكّن الأطراف من مواصلة الحوار وتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي.

ألف - بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار

٤٩ - تم في أوائل كانون الأول/ديسمبر تعزيز قوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، البالغ قوامها حاليا ١ ٤٧٨ فردا، بـ ١٠٠ من أفراد الدرك (ليصل مجموعهم إلى ١٥٠ فردا). وهم مكلفون بتوفير الأمن لأعضاء حكومة المصالحة الوطنية من أجل حل الشواغل الأمنية للقوات الجديدة. وتضطلع القوات، التي تضم وحدات من بنن (٣١٢ فردا)، وغانا (٣٠٠ فرد)، والنيجر (٣٠٩ أفراد)، والسنغال (٢٥٥ فردا)، وتوغو (٣٠٢ من الأفراد)، بتأمين مناطق المسؤولية على طول خط وقف إطلاق النار التي تتحول، مع استمرار سحب الأسلحة الثقيلة وتفكيك نقاط التفتيش، إلى ''مناطق للثقة'' تمتد من شرق البلد إلى غربه، على النحو المبين في الخريطة المرفقة. وإلى جانب رصد الامتثال لوقف إطلاق النار، تساعد القوات المنتشرة في بانغولو، وبوندوكو، ودالوا، وتيبيسو، وزينولا، وبريكرو، في بناء الثقة بين القوات الجديدة والقوات الوطنية المسلحة في كوت ديفوار وفي تيسير حرية تنقل السكان، فضلا عن توصيل المساعدات الإنسانية.

٥٠ - غير أن قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار لا تزال تواجه جوانب نقص خطيرة في الأفراد والدعم السوقي، مما يحد من قدرتها على القيام بعملياتها. ويُذكر في هذه الصدد أن تقدير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لقوام القوة اللازم لاضطلاعها بولايتها على نحو فعال، إلى جانب نشر قوة عملية ليكورن الحالية، كان يبلغ قرابة ٣ ٢٠٠ فرد. ومع ذلك، ونظرا للافتقار بصورة خطيرة للموارد المالية، لم يكن بمقدور القوة الوصول إلى هذه المستوى من الأفراد. وفضلا عن ذلك، فإن القوات التي تم نشرها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لم يتم تناوبها لمدة تناهز العام. وكانت هذه من بين الأسباب التي دفعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاقتراح تحويل القوة إلى قوة معززة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه.

٥١ - وفي ضوء الوضع الذي يواجه قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعت كل الأطراف الإيفوارية إلى نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تضم داخلها قوات الجماعة الاقتصادية. وأكد الرئيس الحالي للجماعة، الرئيس الغاني كوفور، لبعثة التقييم أن الجماعة تواجه ضغطا شديدا على مواردها، وأنه لا يمكنها الاستمرار في تحمل عبء القوة.

وبالإضافة إلى ذلك، رأت الأطراف جميعها أن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن تكون قوة متعددة الأبعاد، تضم عناصر عسكرية وشرطية ومدنية كبيرة، فضلا عن مشاركتها بصورة نشطة في العملية الانتخابية. كما شددوا على تفرد البعد المتعلق بالشرعية والحياد والقدرات الذي يمكن أن تضفيه الأمم المتحدة على الوضع في كوت ديفوار. وفي ذلك السياق، أعرب أيضا كثير ممن تحاورت معهم البعثة عن رأي مفاده أنه مع دخول عملية السلام الإيفوارية مرحلة دقيقة يجري فيها تناول مسائل معقدة، من قبيل الإصلاح الزراعي ووضع الرعايا الأجانب، القادمين أساسا من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن الأطراف ستنظر إلى عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة باعتبارها وجودا أكثر حيادا لتوفير الدعم اللازم للعملية.

باء - القوات الفرنسية

٥٢ - يبلغ القوام الحالي للقوات الفرنسية (ليكورن) حوالي ٠٠٠ ٤ فرد، ينتشرون في أبيدجان وثلاثة مقار فرعية، هي بواكي وديكويه ودالوا. وتشرف القوة على امتثال الأطراف لوقف إطلاق النار في ''منطقة الثقة'' في غرب البلد، كما تدعم قوة الجماعة الاقتصادية التي تراقب المنطقة في شرق البلد ووسطه. وكما هو الحال مع قوة الجماعة الاقتصادية، فإن ولاية قوة ليكورن تشمل مراقبة الامتثال لوقف إطلاق النار، وإقرار الأمن في ''منطقة الثقة''، وتيسير توصيل المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد قوات الدرك في قوة عملية ليكورن أفراد الدرك في قوة الجماعة الاقتصادية في توفير الأمن لأعضاء حكومة المصالحة الوطنية.

٥٣ - وأكد كبار مسؤولي الحكومة الفرنسية الذين التقت بهم بعثة التقييم في باريس أن فرنسا تعتزم الإبقاء على قوة عملية ليكورن في كوت ديفوار في حدود قوامها الحالي حتى إجراء الانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٥. غير أن فرنسا أوضحت أن ثمة مهام معينة لن يتيسر لقوة عملية ليكورن القيام بها، وبخاصة المساعدة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير الأمن للعملية الانتخابية، ونشر أفراد الشرطة المدنية لدعم استعادة وجود الشرطة في الجزء الشمالي من البلد وإعادة تنظيم الشرطة الوطنية.

جيم - بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٥٤ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٤٧٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، أن تضم بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار فريقا للاتصال العسكري يتألف من ما مجموعه ٧٦ ضابط اتصال عسكري يتمثل دورهم في إكمال عمليات قوة ليكورن وقوة الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي نفس القرار، أذن المجلس بنشر ٢٦ من ضباط الاتصال العسكريين فورا، على أن يتم نشر الخمسين ضابطا المتبقين حسب الاحتياج، وعندما تسمح بذلك الأوضاع الأمنية. ويبين القرار المهام المحددة لضباط الاتصال العسكريين، ومنها إسداء المشورة لممثلي الخاص، ومراقبة الوضع الأمني، بما في ذلك أمن اللاجئين الليبريين، وإقامة اتصال مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ومع القوات الجديدة، والتعاون مع قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوة ليكورن لبناء الثقة بين الجماعات المسلحة، والإسهام في التخطيط لبرنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٥٥ - ويبلغ القوام الحالي لفريق الاتصال العسكري ٧١ من ضباط الاتصال العسكريين، يتم نشرهم في مقر بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي ثلاثة مواقع في أبيدجان (مقار قوة ليكورن، وقوة الجماعة الاقتصادية، والقوات المسلحة الوطنية)، وكذلك في بودوكو في الشرق، وديكوي ودالوا في الغرب، وياموسوكرو وبواكي في وسط كوت ديفوار. وتتواصل عملية نشر بقية الضباط.

٥٦ - وتعقد الأطراف الإيفوارية والجمهور بوجه عام آمالا واسعة على دور فريق الاتصال العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبخاصة فيما يتعلق بمساعدة قوة الجماعة الاقتصادية وقوة ليكورن في التحقق من الامتثال لوقف إطلاق النار ومن أوضاع ''مناطق الثقة''، فضلا عن دعم أعمال التحضير لبرنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتنفيذها. وعلى وجه التحديد، كان متوقعا من ضباط الاتصال العسكريين الاضطلاع ببعض المهام الرئيسية، مثل التحقق من تجميع الأسلحة الثقيلة في المواقع المحددة، ومراقبة تحرك الجماعات المسلحة إلى مواقع المعسكرات، والمساعدة في تسجيل الأسلحة التي يتم جمعها، فضلا عن تدمير الأسلحة غير الصالحة للاستعمال. ويتوخى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي تتولى وضعه اللجنة الوطنية nddr لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في كل مركز من مراكز نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، التي سيتم إنشاؤها في أنحاء البلد. ولكن مع محدودية حجم البعثة وولايتها في الوقت الراهن، يتضح أنه لن يكون بمقدورها الاضطلاع بهذه المهام الهامة، حتى إذا وصلت إلى كامل القوام المأذون لها به وهو ٧٦ ضابط اتصال عسكريا.

٥٧ - كما أن حجم ووظائف العنصر المدني للبعثة محدود بنفس الدرجة. وكان مجلس الأمن قد وافق، في قراره ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، على إنشاء عنصر صغير من الموظفين المدنيين لتقديم الدعم لمبعوثي الخاص في المسائل السياسية والقانونية والمتعلقة بالشرطة المدنية

والانتخابات ووسائط الإعلام والعلاقات العامة، فضلا عن مسائل حقوق الإنسان. وتضم الوحدة السياسية بالبعثة أربعة موظفين بينما تضم وحدة حقوق الإنسان خمسة موظفين، من بينهم موظف متخصص في حماية الأطفال، في حين لا تضم وحدات الشؤون الانتخابية، والشرطة المدنية، والشؤون القانونية، والإعلام والعلاقات مع وسائط الإعلام سوى مستشار واحد في كل منها. وأوفد أحد موظفي حقوق الإنسان إلى ديكوي في غرب كوت ديفوار، في حين يتخذ بقية الموظفين المدنيين الفنيين قاعدة لهم في مقر البعثة في أبيدجان. ونتيجة لذلك، لا تستطيع البعثة إلا بالكاد توفير التغطية المستقلة للتطورات في داخل البلد، حيث أنها تعتمد في ذلك أساسا على ضباط الاتصال العسكريين.

٥٨ - وبالإضافة إلى ما يبذله ممثلي الخاص من جهود شخصية فضلا عن مهامه العادية كرئيس لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإنه يرأس لجنة الرصد، التي تضم ممثلين للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية (الفرانكوفونية)، وممثل للبلدان الصناعية الكبرى الثمانية، فضلا عن فرنسا، ومؤسسات بريتون وودز، والممثلين العسكريين لقوة الجماعة الاقتصادية وقوة ليكورن. وبموجب اتفاق لينا - ماركوسي، تضطلع اللجنة بمهمة رصد تنفيذ أحكام الاتفاق، وتتمتع بسلطة أن تعرض على مجلس الأمن أي أعمال تعرقل تنفيذ الاتفاق أو تحول دون تنفيذه. غير أن الكثيرين من أصحاب المصلحة أبلغوا بعثة التقييم بأن طبيعة تكوين لجنة الرصد وأساليب عملها تحول دون فعاليتها. ونصحوا بشدة بالنظر في تبسيط تكوين اللجنة وإجراءات عملها.

دال - قوة الجماعة الاقتصادية والشركاء الآخرون

٥٩ - تضطلع الجماعة بقيادة الشركاء الدوليين في تيسير عملية السلام في كوت ديفوار. وقد تدخل رئيس الجماعة الاقتصادية، فضلا عن قادة المناطق دون الإقليمية والأمين التنفيذي للمنظمة، في كل مرحلة من مراحل الجهود المبذولة لإبقاء عملية السلام في مسارها السليم. ويُذكر في هذا الصدد أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تم التفاوض بشأنه تحت رعاية الجماعة الاقتصادية، وكذلك أيضا اتفاق أكرا الثاني المبرم في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2003/374، الفقرة ٢٨)، الذي يحدد إجراءات الخروج من حالة الجمود المحيطة بتعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي. وفي وقت زيارة بعثة التقييم، كانت الجماعة الاقتصادية تشارك بنشاط في الجهود المبذولة لإقناع القوات الجديدة بالعودة إلى الحكومة، وتشجيع الرئيس غباغبو على تيسير إقرار مجموعة الإصلاحات المتوخاة في

اتفاق لينا – ماركوسي. وإلى جانب الجماعة الاقتصادية، يشارك الاتحاد الأفريقي ومنظمة الفرانكوفونية أيضا في الجهود المستمرة لإبقاء عملية السلام في مسارها المحدد.

رابعا – إمكانية تعزيز وجود الأمم المتحدة

٦٠ – تجدر الإشارة إلى أنني أوصيت، في تقريري المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/374، و Corr.1)، بإنشاء فريق اتصال عسكري صغير لإكمال عمليات قوة الجماعة الاقتصادية وقوة ليكورن في كوت ديفوار لأن حكومة المصالحة الوطنية كانت قد بدأت تتشكل فحسب في ذلك الوقت، وكانت احتمالات تنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي لا تزال غير واضحة. وفي الوقت ذاته، قلت إنه بمجرد أن يكتمل إنشاء الحكومة واضطلاعها بمهامها على نحو كامل، وعندما تضع برنامج عملها، سيكون من الممكن تحديد الخطوات الإضافية اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، أكدت أنه سيلزم النظر في نشر عملية كبيرة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار في حالة حدوث تغير جوهري على أرض الواقع، أو في التزام قوة الجماعة الاقتصادية وقوة ليكورن بمهامهما. وقامت بعثة التقييم، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥١٤ (٢٠٠٣)، بدراسة عدة مقترحات بشأن إمكانية تعزيز دور الأمم المتحدة، آخذة في الحسبان المستجدات الجديدة على أرض الواقع، وبصفة خاصة المأزق الذي تواجهه قوة الجماعة الاقتصادية والزخم الجديد في عملية السلام. ويرد أدناه وصف لهذه المقترحات.

ألف – العنصر العسكري

٦١ – كما يتبين مما سبق، تضطلع قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوة ليكورن بولايتيهما بصورة تدعو إلى الإعجاب، وسط ظروف بالغة الصعوبة. غير أن قوة الجماعة الاقتصادية تعاني من ضغوط شديدة على مواردها، وقد أوضحت قيادة الجماعة الاقتصادية أنها لم تعد في الوضع الذي يمكنها من الإبقاء على القوة في كوت ديفوار. وللأسف، فإن الجهود المبذولة على مدار الأحد عشر شهرا الماضية لتعبئة الدعم السوقي والمالي للقوة من البلدان المانحة لم تحقق المستوى المطلوب من الموارد. ولذلك، فقد خلصت بعثة التقييم إلى أن من الضروري النظر بشكل جاد في اقتراح الجماعة الاقتصادية نشر قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار وإلحاق وحدات قوة الجماعة الاقتصادية بتلك القوة الجديدة.

٦٢ – وستتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا لعملية حفظ السلام المقترحة للأمم المتحدة في تولي وتعزيز الدور الذي تضطلع به قوة الجماعة الاقتصادية في منطقة الثقة. وستشمل المهام

المحددة لقوة حفظ السلام الحفاظ على الاستقرار في مناطق انتشارها على طول خط وقف إطلاق النار، فضلا عن ردع انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها، ، والرد على الحوادث التي تقع في منطقة الثقة بصفة خاصة، وتيسير حرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وحماية السكان المدنيين في مناطق انتشارها وفي حدود قدراتها، ومراقبة الحدود بين كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك كفالة أمن اللاجئين الليبريين في مناطق الحدود، ومداومة الاتصال ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم قوة حفظ السلام الدعم لحكومة المصالحة الوطنية في تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ووصولا إلى هذه الغاية، من المتوقع أن تقوم القوة بتوفير الأمن لمواقع تجميع القوات ومواقع نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وجمع الأسلحة وتأمينها، وتدمير الأسلحة غير الصالحة للاستعمال والذخائر غير المستقرة؛ ومراقبة عملية نزع السلاح، وتجميع الأسلحة الثقيلة في المواقع المحددة لها. وفي الأجل الأطول، ستوفر قوة حفظ السلام أيضا الأمن للانتخابات الوطنية التي ستجري عام ٢٠٠٥.

٦٤ - وقد درست بعثة التقييم عددا من الخيارات فيما يتعلق بحجم القوة المقترحة وتكوينها ومناطق انتشارها. غير أنه على أساس الوضع القائم على أرض الواقع، قررت البعثة تضييق الخيارات إلى خيارين فحسب. وكانت هناك على وجه التحديد ثلاثة عوامل بالغة الأهمية هي التي حددت الخيارين، وهي طبيعة المهام التي ستضطلع بها القوة، على النحو المبين أعلاه؛ والانتشار الجغرافي للقوة التي لن تغطي كامل إقليم كوت ديفوار؛ وترتيبات تقاسم المسؤوليات ، فضلا عن علاقة القوة بالقوات الفرنسية. وخلصت بعثة التقييم إلى أنه لتحقيق الاستفادة المثلى من جميع القدرات المتاحة على أرض الواقع، ينبغي للترتيبات العملية لتقاسم المسؤوليات مع قوات عملية ليكورن أن تمكن من تحديد قوام قوة الأمم المتحدة بـ ٦ ٢٤٠ فردا، من بينهم ٢٠٠ مراقب عسكري و ١٢٠ من ضباط الأركان.

٦٥ - وإذا ما أخذ بهذا الخيار، فإن القوات الفرنسية هي التي ستكفل توفير قوة للتدخل السريع كلما طلب منها قائد قوة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام توفيرها. وغني عن القول أن مقومات استمرارية هذا الخيار تتوقف كليا على تنفيذ تدابير فعالة وإجراءات واضحة فيما يتعلق بمن يقود عمليات تلك القوة ويراقبها. ويتمثل ذلك على وجه التحديد في ألا تنشر أي قوة للتدخل السريع في منطقة من المناطق الواقعة تحت مسؤولية قوة الأمم المتحدة، إلا متى عهد بقيادتها إلى ضابط من قوة الأمم المتحدة. ولا بد، بالإضافة إلى ذلك، من أن يتم منذ البداية إنشاء آليات فعالة تنسق بين القوتين انطلاقا من مقر قيادة القوة.

٦٦ - وإذا رأت الأمم المتحدة ألا تأخذ بهذه الترتيبات لتقاسم المسؤوليات مع القوات الفرنسية، فستحتاج عندئذ إلى وحدات إضافية، واحدة للتدخل السريع، وأخرى للطائرات العمودية الهجومية، ووحدات أخرى تمكينية. وسيتعين في هذه الحالة زيادة عدد الجنود إلى حوالي ٠٠٩ ٨ جندي. وفي كلا الخيارين، ستصبح الوحدات التابعة حاليا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جزءا من في قوة الأمم المتحدة. بيد أنه لا بد لهم من أن يستوفوا شروط الأمم المتحدة من حيث تجهيزاتهم ومقومات استمرارهم في العمل. ولذا، فإن من الأهمية بمكان ضمان أن يستمر التمويل الذي يتلقونه حاليا على أساس ثنائي من البلدان المانحة ريثما يتم، على الأقل، إحلال ترتيبات بديلة مناسبة.

٦٧ - وكانت المشاورات تعقد مع السلطات الفرنسية المعنية كلما اقتضى الأمر. وقد تم التوصل في هذه المشاورات إلى تفاهم بشأن تقاسم المسؤوليات بين قوة ليكورن وقوة الأمم المتحدة المقترح إنشاؤها على نحو ما هو مبين أعلاه. وإذا ما قرر مجلس الأمن إنشاء هذه القوة، فسيكون قوامها الإجمالي ٢٤٠ ٦ فردا على نحو ما ورد ذكره في سياق الخيار الأول. وسيخضع في نفس الوقت عدد الجنود للمراجعة بصورة منتظمة وفقا لتطورات الحالة الميدانية، وبخاصة في ضوء التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٨ - وستنشر قوة الأمم المتحدة المقترحة في قطاعين على أساس فرقة لكل قطاع. وستكون مقار قيادة القوة والقطاعين في أبيدجان، وبواكي، ودالوا. وستنشر الفيالق في القطاع الغربي، بصورة أساسية في كنان/غويلغو، ومان/ديكويه، ودالوا/سغيلا، مع نشر وحدة صغيرة في تابو/سان بادرو، قوامها ٣٠٠ فرد. أما في القطاع الشرقي، فستنشر الفيالق بصورة أساسية في بواكي/ساموسوكرو وداوكرو/داباكالا مع نشر فيلق أقل حجما في منطقة بوندوكو/بونا، قوامه ٥٠٠ فرد. أما عمليتي نشر القوات اللاحقتين في منطقتي اوديان، وكوهوخو، في المراحل المقبلة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فهي ستشمل جنودا يعاد نشرهم بعد أن يكونوا قد فرغوا في الأثناء من أداء مهامهم في منطقة الثقة. وستنتفي الحاجة إلى فيلق احتياطي إذ أن وحدة ليكورن للتدخل السريع سيكون مقرها في ياموسوكرو وكورهوغو. وبالمثل، لن تحتاج قوة الأمم المتحدة إلى نشر طائرات عمودية هجومية.

٦٩ - ومن المزمع أن يتم، على أربع مراحل، تعزيز وحدات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كوت ديفوار، بعد إلحاقها بقوة الأمم المتحدة. فمن المتوقع أن يتم في البداية إبقاء وضع عناصر بعثة تلك الجماعة على حاله لفترة ريثما يتم إعدادهم للنشر. وستدوم هذه الفترة حوالي ٦٠ يوما ابتداء من تاريخ سريان الولاية. وستشهد الفترة الثانية

استلام مقر قيادة القوة للمسؤولية ونشر قوات إضافية تصل بالبعثة إلى كامل قوامها. ويمكن أن تنجز هذه المرحلة أيضا في غضون ٦٠ يوما على أن يتم في الموعد المناسب، توفير القوات المدربة والمعدة على نحو جيد. وستعقب ذلك مرحلة ثالثة تنتهي في موعد بعد الانتخابات بفترة تسمح بفرز النتائج وتولي حكومة جديدة للسلطة. أما المرحلة النهائية، فتشمل فترة ما بعد الانتخابات.

٧٠ - وسيتم إدماج المراقبين العسكريين الـ ٧٦ في بعثة الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار،في فريق الـ ٢٠٠ مراقب عسكري ليشكلوا جزءا من الذين ستشمل مهامهم مراقبة تجميع الأسلحة الثقيلة في مواقع محددة ونزع السلاح ومراقبة الحدود والتنسيق مع الأفراد العسكريين للأمم المتحدة عبر الحدود، والاضطلاع بأنشطة بناء الثقة ودعم إبلاغ رسائل الحملات الإعلامية. وهكذا، سيتم توزيع المراقبين العسكريين على مواقع التجميع البالغ عددها ١٧ موقعا وعلى المناطق الحيوية الهامة بالنسبة للحكومة والقوات الجديدة والمناطق الحدودية المعينة.

باء - عنصر الشرطة المدنية والجهاز القضائي

٧١ - يطلب إلى المجتمع الدولي في اتفاق لينا - ماركوسي أن يدعم حكومة المصالحة الوطنية ويقدم لها المشورة في إعادة تشكيل القوات الأمنية لكوت ديفوار. وتتولى مسؤولية الأمن الداخلي في كوت ديفوار الشرطة الوطنية والدرك. وتخضع الشرطة الوطنية لسلطة وزارة الأمن الداخلي ويقدر قوامها بحوالي ٠٠٠ ١٢ ضابط. أما قوام الدرك، فيصل إلى حوالي ٥٢٢ ٨ ضابطا يخضعون لسلطة وزارة الدفاع. وفي حين أن هياكل وعمليات هاتين القوتين ظلت سليمة في الجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة، فإن الحرب الأهلية مزقتها جميعا في الشمال حيث أصبح حفظ النظام وسيادة القانون بين أيدي القوات الجديدة.

٧٢ - ولذا فإن الدور الرئيسي لعنصر للشرطة المدنية والجهاز القضائي لعملية حفظ السلام المقترحة، سيتمثل أساسا في دعم حكومة المصالحة الوطنية، وإسداء المشورة إليها بشأن إحلال وجود للشرطة وإعادة إحلال الجهاز القضائي في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة وكذلك في منطقة الثقة. وسينصب دور الشرطة المدنية للأمم المتحدة ومستشاريها القضائيين على غرس الثقة بين السكان لتسهيل إعادة إحلال وجود الشرطة وتعزيز الجهاز القضائي في شمال كوت ديفوار.

٧٣ - وفي الجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة، حيث تواصلت عمليات دوريات الشرطة وعمل الجهاز القضائي، سينصب دور الشرطة المدنية للأمم المتحدة ومستشاريها القضائيين على إسداء المشورة ومراقبة عمليات سلطات إنفاذ القوانين للردع عن ارتكاب المخالفات

والتجاوزات التي شاع الحديث عنها، وتعزيز الكفاءة المهنية بين أفراد الشرطة الوطنية والدرك. وستقدم وحدة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة المشورة للحكومة بشأن إعادة تشكيل الدرك والشرطة الوطنية.

٧٤ - ومثلما ورد آنفا، نشرت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن بعثتها في كوت ديفوار ١٥٠ من رجال الدرك ليوفروا الحماية الأمنية لأعضاء الحكومة. وإذا ما وافق مجلس الأمن على تحويل قوات تلك الجماعة إلى أفراد في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فسيكون من الأهمية بمكان كذلك تحويل أفراد الدرك من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى وحدة من وحدات الأمم المتحدة، تواصل المهمة التي لا بد منها، وهي مهمة المساعدة في توفير الحماية لأعضاء الحكومة. ومن المتوقع في هذا السياق، أن يواصل أفراد الدرك من قوات ليكورن تزويد وحدة الأمم المتحدة المقترحة هذه، بنفس المستوى من الدعم الذي يدعمون به الآن رجال الدرك التابعين لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

٧٥ - ونظرا للحالة الأمنية الحساسة في أبيدجان، حيث غالبا ما تسير جماعات من المتشددين مظاهرات عنيفة ضد الموظفين الدوليين بمن فيهم حفظة السلام، فإنه من الضروري أيضا نشر وحدات من أفراد الشرطة المدربين ممن تتوافر لهم معدات لمكافحة الشغب. وستخصص تلك الوحدات أساسا للمساعدة في حماية مقار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن غيرها من مرافق الأمم المتحدة في العاصمة.

٧٦ - ونظرا لضيق الوقت المتاح لتقييم البعثة، لم يتسن جمع البيانات الكافية اللازمة لتحديد الحجم والتركيبة المقترحين لعنصر الشرطة المدنية والجهاز القضائي. ولذا، أعتزم إيفاد فريق تقني صغير إلى كوت ديفوار في بداية كانون الثاني/يناير لجمع مزيد من المعلومات المفصلة، مما قد يساعدني على تقديم توصيات تكون بمثابة تكملة لهذا التقرير قبل انتهاء فترة ولاية البعثة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي الأثناء، و رهنا بموافقة المجلس، أعتزم أن أوفد إلى أبيدجان فريقا صغيرا من الشرطة المدنية لا يزيد على ٥ ضباط لتمكين البعثة من الشروع في الأعمال التحضيرية لدعم الحكومة في هذا المجال الهام.

جيم - العنصر الانتخابي

٧٧ - أعتزم أيضا أن أوفد إلى كوت ديفوار في الشطر الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية، تعد تقييما شاملا وتجمع المعلومات من أجل مساعدتي على إعداد توصيات بشأن ما سيكون عليه نطاق المشاركة المحتملة للأمم المتحدة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وما يلزمها من موارد. وفي الأثناء، ورهنا بتقديم

توصيات أخرى، وعلى نحو ما أوصى به العديد ممن تم التخاطب معهم في سياق تقييم احتياجات البعثة، أعتزم إنشاء فريق انتخابي صغير في صلب البعثة يعطيها القدرة اللازمة لإسداء المشورة التقنية الأولية إلى السلطات الانتخابية ويعطيها القدرة أيضا على رصد التطورات وتعزيز الاتصال مع الأطراف المعنية الأخرى في كوت ديفوار.

دال - عنصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٨ - ينص اتفاق لينا - ماركوسي على المراقبة الدولية لإعادة تجميع الجماعات المسلحة في معسكرات لعملية نزع سلاحهم وتسريحهم. وفي هذا الصدد، ينص الاتفاق على أن جميع المجندين الذين جندوا بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ سيتم تسريحهم وأن الحكومة ستنفذ برنامجا لإعادة إدماج الأفراد العسكريين وذلك بدعم من المجتمع الدولي. ولذا، فإن من الأهمية بمكان، أن يتم، في عملية الأمم المتحدة المقترحة لحفظ السلام، إنشاء عنصر لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتألف من أفراد عسكريين ومدنيين. ونظرا للعدد الكبير من العناصر الأجنبية المسلحة في كوت ديفوار، ينبغي لهذا العنصر أن يراعي ضرورة معالجة أنشطة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق نهج إقليمي، وبالتعاون مع الجهات المعنية. وفي حين سيتم استقدام الأفراد العسكريين من القوة المقترحة ومن بين المراقبين العسكريين، ستكون هناك حاجة إلى أن يضاف إليهم بضعة مدنيين من خبراء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولما كانت الأعمال التحضيرية لهذا البرنامج في مرحلة متقدمة، فإن من الأهمية بمكان أن يتم نشر هؤلاء الخبراء على وجه السرعة.

هاء - عنصر حقوق الإنسان

٧٩ - في ضوء استمرار أزمة توفير الحماية والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان وأجواء الإفلات من العقاب السائدة في كوت ديفوار، فإن من الضروري تعزيز وحدة حقوق الإنسان التابعة حاليا للبعثة بغية تمكين البعثة من أداء المهام التالية: رصد حالة حقوق الإنسان في مختلف مناطق البلد والتحقق منها والإبلاغ عنها؛ والدعوة إلى حماية المدنيين والفئات الضعيفة، والتدخل لدى السلطات المحلية والوطنية في هذا المنحى؛ والتعاون التقني وبناء القدرات؛ وتوفير التدريب لأفراد قوة حفظ السلام والمسؤولين عن إنفاذ القوانين؛ وتقديم الدعم لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فضلا عن آليات إقامة العدل الانتقالية المناسبة؛ وتقديم الدعم للجهاز القضائي وإعادة إحلال سيادة القانون، وتوثيق مدى انتشار العنف ضد المرأة خلال فترة الأزمة وتقديم توصيات بشأن الآليات المحتملة لإقامة العدل؛ والقيام بدور استشاري لدى فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة التنسيق بين الوكالات الإنسانية؛

وتقديم المشورة بشأن توقيت إنشاء اللجنة الدولية للتحقق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، على النحو المنصوص عليه بموجب اتفاق لينا - ماركوسي. ويوصى بالتالي بأن يتم إنشاء مكاتب دون فرعية في بواكي، أو كورغو، أو مان، أو سان بادرو، أو ساموسوكرو، أو بودوكو أو دالوا، إضافة إلى المكتب الميداني في ديكوي. وعند نشر حفظة السلام المقترحين، ستنقل المكاتب الفرعية إلى أماكن نشرهم.

واو - عنصر الإعلام

٨٠ - وفي حالة ما إذا قرر مجلس الأمن إنشاء عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد، فسيكون من الأهمية بمكان أن يشفع ذلك القرار بحملة إعلامية قوية. ذلك أن الإيفواريين في جميع أنحاء البلد من حقهم أن يطلعوا على المعلومات الموثوقة بشأن العملية السلمية من مصادر غير متحيزة وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وصولا إلى الخطوات المؤدية إلى الانتخابات. وينبغي أن تتوافر لهذا العنصر القدرة على الاتصال بالناس ونسج علاقات مع وسائط الإعلام، فضلا عن القدرة على إصدار منتجات مطبوعة ومسموعة ومرئية. وينبغي أيضا توفير الموارد الكافية لتمكين عنصر الإعلام من التعامل على نحو وثيق مع مراكز الإعلام المحلية للترويج لأهداف البعثة. وسيكون مقر مكاتب فرع الإعلام في نفس مكان نشر القوة فيما لا يقل عن موقعين من المواقع التي ستنشر فيها خارج أبيدجان.

٨١ - وسيكون من الجوهري أيضا أن تنشئ عملية حفظ السلام قدراتها الإذاعية المستقلة الخاصة بها. فمن شأن هذه القدرة أن توفر أنجع السبل وأكثرها فعالية لتغطية البلد برمته، وأن تكفل الوصول إلى الموجات الأثيرية، وأن تحافظ على نزاهة برامج الأمم المتحدة وتكفل إتاحة المعلومات غير الحزبية إلى جميع سكان كوت ديفوار. وسيولى اهتمام خاص لإنتاج برامج باللغات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر تعزيز عنصر الإعلام وتكثيف الجهود للعمل مع وسائط الإعلام الوطنية لتحسين الظروف والتشجيع على عملية نقل المعلومات على نحو يتسم بالمسؤولية والعمل مع البنى التنظيمية لوسائط الإعلام، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، للعمل على تطوير وتعزيز هذه البنى.

زاي - عنصر الشؤون السياسية والمدنية

٨٢ - بغية دعم الجهود السياسية لمبعوثي الخاص، سيكون لدى عملية حفظ السلام المقترحة عنصر قوي للشؤون السياسية والمدنية يضم ١٢ موظفا. وسيتم نشر بعض هؤلاء الموظفين إلى المكاتب الإقليمية في ياموسوكرو، وبواكي ومان كورغو وسان بيدرو.

وسيكون عنصر الشؤون السياسية والمدنية مسؤولا عن رصد وتكامل وتفسير التطورات الحاصلة في المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والإنسانية والعسكرية في أنحاء البلد والإبلاغ عنها. وسيرصد هذا العنصر أيضا التطورات على الصعيدين دون الإقليمي والدولي وتقييم آثار وتأثيرات هذه التطورات على تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. بالإضافة إلى ذلك سيوفر خدمات فنية للجنة الرصد. ويستوجب العمل اليومي لهذا العنصر إقامة اتصالات وثيقة مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية والسياسية والوطنية، والجهات الرئيسية، بما في ذلك الجهات الرئيسية في الصراع وأصحاب المصالح في المجتمع المدني والعاملين في الجيش والاقتصاد على الصعيد الوطني، والجهات السياسية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية والدولية.

٨٣ - وستضم عملية حفظ السلام المقترحة أيضا مستشارين في الشؤون الجنسانية، الذين سيقدمون المشورة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، ليس داخل عمليات البعثة فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بتنفيذ العملية السلمية لكوت ديفوار.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٨٤ - أخذت حالة اللاانفراج السياسي الطويلة في كوت ديفوار منحى نحو الأسوأ بعد المحاولة الأخيرة التي قام بها الشبان الوطنيون وعناصر من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في عبور خط وقف إطلاق النار وشن هجمات على القوات الجديدة. ويظهر الإجراء الحاسم الذي اتخذته القوات الفرنسية (ليكورن) لحل الحادث المؤسف الدور الضروري جدا الذي تضطلع به القوات الفرنسية، والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحيلولة دون عودة كوت ديفوار إلى حلبة الصراع ومن الواضح أنه توجد عناصر متشددة بين الأطراف الإيفوارية العازمة على تقويض عملية السلام والتي ترغب في اللجوء إلى حل عسكري للأزمة. ويجب ألا يسمح لها أن تحقق نجاحا في ذلك، ومن الجوهري بالنسبة للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للجهود التي يبذلها أولئك الذين يعملون في تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاق لينا - ماركوسي.

٨٥ - وفي هذا السياق وجهت تعليماتي إلى بعثة التقييم بأن تنقل إلى الأطراف الإيفوارية رسالة واضحة مفادها أنها إذا كانت ترغب في الحصول على دعم المجتمع الدولي التام، بما في ذلك نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز وجود الأمم المتحدة التي طلبتها بالاجماع، فسيكون عليها أن تخرج البلد من المأزق السياسي الذي ابتلي به خلال الأشهر الثلاثة الماضية، والدخول في عملية سلام فعالة وأن تظهر التزاماتها بتنفيذ أحكام اتفاق لينا - ماركوسي على نحو كامل وبنية طيبة. لذلك فمن الأمور التي تدعو إلى التفاؤل ملاحظة

اتخاذ الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا مبادرات تدعو للثناء لعقد لقاء مع القوات الجديدة في ياموسوكرو وبواكي لمناقشة سبل إبقاء عملية السلام في مسارها. وبدأت الخطوات التي اتخذتها حتى الآن القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار لتنفيذ قرارات احتماعات ياموسوكرو وبواكي، وكذلك عودة القوات الجديدة مؤخرا إلى الحكومة، تعطي عملية السلام حافزا جديدا.

٨٦ - إلا أنه لا ينبغي الانسياق وراء الأوهام. فما هذه إلا خطوات مبدئية في الاتجاه الصحيح. ويجب على الأطراف الإيفوارية وقادتها الآن مواصلة العمل للتطرق إلى بعض القضايا الرئيسية لكفالة عدم انتكاس عملية السلام. ولتحقيق تلك الغاية، يجب على الأطراف أن تتخذ الخطوات التالية: يجب على القوات الجديدة أن تؤكد من جديد التزامها بالبقاء جزءا من حكومة المصالحة الوطنية، حتى تكمل الحكومة برنامج عملها وأن تجري الانتخابات في عام ٢٠٠٥؛ ويجب على القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة أن تنهي تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماعات الأخيرة في ياموسوكرو وبواكي؛ ويجب على الأطراف الإيفوارية المعنية أن تتخذ خطوات لحل المليشيات وكبح الأنشطة الهدامة التي تقوم بها مختلف مجموعات الشباب؛ ويجب على الحكومة أن تنهي نظرها في مجموعة الإصلاحات المرتأة في اتفاق لينا - ماركوسي، ولا سيما المتعلقة بالمادة ٣٥ من الدستور، والجنسية، وحيازة الأرض، والمسائل الانتخابية، ووسائط الإعلام، وحقوق الإنسان.

٨٧ - وفي هذا المجال، أود أن أوصي بأنه، إذا ما أحرزت الأطراف الإيفوارية تقدما كافيا في تطبيق هذه الخطوات الهامة بحلول ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (وهو التاريخ الذي تنتهي في صلاحية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية)، أن ينظر مجلس الأمن في الإذن بنشر عملية سلام متعددة الجوانب، تابعة للأمم المتحدة من أجل دعم عملية السلام في كوت ديفوار. وتضم عملية حفظ السلام هذه عنصرا عسكريا يتألف من ٦ ٢٤٠ عسكريا منهم ٢٠٠ مراقب عسكري و ١٢٠ ضابط أركان، وعنصرا مدنيا يتألف من عناصر معززة لإجراء الانتخابات، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والإعلام، والشؤون المدنية، والعناصر السياسية والشرطة المدنية والقضائية، على النحو المقترح في الفرع الرابع أعلاه.

٨٨ - ولا بد لي، استنادا إلى الدروس المستفادة من إنشاء عمليات حفظ السلام الأخرى وبالنظر إلى الاحتياجات التي تقررت مؤخرا، فضلا عن العمليات المتوقعة، أن أشدد على الأهمية البالغة التي تتسم بها مسألة الموارد. وقد واجهت الأمانة العامة تحديات في الفترة

الأخيرة فيما يتعلق بتزويد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب بوحدات عسكرية وقوات للشرطة ذات تجهيز لائق، وكذلك فيما يتعلق بتوفير القدرات التمكينية والعناصر المضاعفة للقوة التي تتيح لهذه القوات العسكرية وقوات الشرطة التي يجري نشرها أن تعمل بفعالية تامة. وتفرض العملية المقترحة تحديات خاصة فيما يتعلق بتكوين القوات وتأمين العدد المطلوب من أفراد الشرطة، وباستنفاد مخزون النشر الاستراتيجي، لا سيما وأنها تأتي في وقت تتنازع فيه العمليات التي أنشئت حديثا والعمليات المتوقعة على موارد محدودة. ومما يثير قلقي في هذا الشأن أن الدول الأعضاء قد لا تبادر في الوقت المناسب بتقديم الموارد المطلوبة لهذه العملية. ففي حالة موافقة مجلس الأمن على التوصية الواردة أعلاه، سيكون من المهم بمكان أن يكفل المجلس والبلدان المساهمة بقوات توافر الموارد المطلوبة، ولكن ليس على حساب البعثات الأخرى، الأمر الذي يستلزم أيضا جهدا كبيرا ومتواصلا. وبالإضافة إلى ذلك، فلن يكون من الحصافة انتظار أن يبدأ إلحاق وحدات القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقوة للأمم المتحدة قبل فترة تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة أشهر من الآن.

٨٩ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص، ألبرت تيفورجري، والأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري للأمم المتحدة للمساهمات التي يقدمونها في الجهود الرامية لاستعادة السلام الدائم في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أثني على القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية (ليكورن) لدورها الضروري في استقرار البلد، وكذلك أوساط المساعدة الإنسانية للعمل الهام الذي تقوم به وكذلك قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين أدوا دورا رئيسيا في إبقاء عملية السلام في مسارها.

Map No. 4203 Rev. 4 UNITED NATIONS
January 2004

Department of Public Information
Cartographic Section